تقييم آداء المؤامرات غير القانونية

أ.د. محمد الهادي بعيو
أستاذ المحاسبة ، كلية الإدارة
جامعة ميشجان

تقاسي معظم شعوب العالم من المؤامرات الغير قانونية. هذه المؤامرات في ازدياد مستمر و تأخذ أشكالا عدة ، وأضرارها كثيرا ما تكون فادحة للأفراد و الشركات و الاقتصاد القومي. قاموس بلاك القانوني يعرف المؤامرة الغير قانونية بأنها: "اتفاق بين اثنين أو أكثر على ارتكاب نشاط غير قانونى باستخدام وسائل مشروعة أو الدخول فى نشاط قانونى باستخدام وسائل غير مشروعة." يلاحظ أن مجرد الاتفاق فى حد ذاته يُعد حدثاً مخالفاً للقانون.

فى الوقت الحالى المحاسبون في الدول الغربية لا يستطيعون تصنيف المؤامرات الشرسة كجرائم إنرون ، قلوبال كروسينج ، وورلد كوم ، اديلفيا، تايكو ، و هيلث ساوت حسب الكفاية و الفعالية. و هم أيضا لا يستطيعون قياس مدى أثر القوانين الجديدة ، نظم الرقابة الداخلية وإصرار المجتمع على محاربة هذه الجرائم على استراتيجيات أداء هذه المؤامرات. يعزى ذلك إلى افتقار البحوث المحاسبية لطرق تحليل أداء المؤامرات الغير قانونية أمثال التواطؤ على ارتكاب الفساد ، الرشاوى ، المعاملات الداخلية الغير قانونية التهرب من الضرائب ، غسيل الأموال وتهريب الأفراد الغير قانونى. المؤامرات الناجحة فى أدائها تشجع على ارتكاب المزيد من المؤامرات وتجذب أجيالاً جديدة من المتآمرين و اختراع طرق ومهارات غير قانونية جديدة أكثر فعالية.

دراسة اتجاهات المؤامرات غير القانونية و المتغيرات التى يركز عليها المتآمرين عند تخطيط جرائمهم تحتاج إلي طرق لقياس هذه المؤامرات. هذه الورقة تقترح طريقة لهذا القياس و ذلك باستخدام طريقة دو بونت الشهيرة فى قياس العائد علي الاستثمار بعد تعديلها لتناسب موضوع البحث. يستخدم الباحث هذه الطريقة فى مقارنة المؤامرات الغير قانونية التى أحيلت إلى القضاء فى أواخر القرن العشرين مع نضائرها فى القرن الحالى. البيانات التى استخدمها الباحث فى المقارنة كانت قد أصدرتها لجنة الأوراق المالية و البورصات فى الولايات المتحدة فيما يخص قضايا الغش و التدليس.

باستخدام طريقة الانحدار الإحصائية في تحليل البيانات في اختبار ثلاث فرضيات توصل الباحث إلى النتائج الآتية: بالرغم من انعدام فروقاً مهمة بين غنائم المتآمرين من مؤامرات القرن العشرين و غنائم مؤامرات القرن الحالي إلا أن مؤامرات القرن الحالي أظهرت أكثر كفاءة و فعالية من نظائرها في القرن الماضي. و هذا يدل علي أن قوانين القرن الحالي كقانون ساربانز أوكسلي و الصادر خصيصاً لمحاربة الغش و التدليس لم تحد من ارتكاب المؤامرات ، بل أنها شجعت علي ظهور فئات جديدة من المتآمرين أكثر حنكة و جدارة في تخطيط و تنفيذ المؤامرات الغير قانونية.